PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**October**
DATE:	**21-February-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**30,000**
TITLE :	**The drug shortage has become a chronic problem**
PAGE:	**50-51**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related News**
REPORTER:	**Staff Report**

بعد اختفاء ١٨٩ صنفا..

نقص الأدوية.. أصبح مشكلة «مزمنة»

تتفاقم أزمة نقص الأدوية بعد اختفاء ١٨٩صنفا دوائيا بالأسواق المصرية لامتناع الشركات المنتجة عن إنتاج هذه الأصناف بحجة ارتفاع أسعار العملة الصعبة مما يسبب لها خسائر فادحة. ووزير الصحة يعترف بالأزمة ويبحث عن حل لتوفير نواقص الأدوية. ويبقى المريض هو من يدفع الثمن .

وقال الدكتور على عوف رئيس غرفة شعبة الدواء باتحاد الغرف التجارية إن ظاهرة نقص الأدوية ترجع إلى تدنى الأسعار مما يجعل الشركة المنتجة للأدوية أمامها حلان إما التوقف عن إنتاج الأدوية أو إنتاج كمية أقل وذلك لعدم توافر العملة الصعبة وزيادة سعرها لأن معظم مكونات الدواء يتم استيرادها من الخارج.

وأضاف عوف أن وزارة الصحة ليس لها

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

رؤية واضحة لصناعة الدواء لانه لا بد من وجود حلول جاهزة للمشكلة قبل حدوثها، مستنكرا سياسة الوزارة التى أدت إلى تطبيق الاحتكار بأسواق الدواء لذا عليها أن تحرك الأسعار فورا لحل أزمة نقص الأدوية واختفاء بعضها.

وأشار إلى أن هناك أدوية ليها بدائل كالمسكنات وأدوية ليس لها بدائل كأدوية الأمراض المزمنة لذا يجب توفير الآليات الكافية لسد عجز الأدوية التى يحتاجها المواطن ولا يوجد بديل لها. مؤكدا على ثقافة المريض المصرى لتعامل مع أزمة قلة الأدوية عن طريق تفهم الوضع الحالى ففى حالة عدم توافر دواء معين عليه بنقيل البديل منه لحين إنتاج الدواء الأصلى للمرض.

وطالب عوف وزارة الصحة بعقد ندوات واجتماعات مع مصنعى الأدوية لبحث المشكلات الجوهرية التى تؤدى لنقص الأدوية فى الأسواق، مستشهدا فى ذلك بعقار السوفالدى الذى تم خفض قيمته الجمركية من عشرين ألف دولار إلى ثلاثة آلاف وعلى رغم ذلك كانت هناك أزمة بين وزارة الصحة وإدارة الجمارك التى لم يكن لديها علم بالانخفاض مما أدى لنقص الدواء بالسوق المصرية.

ومن جانبه قال الدكتور محمد سعودى وكيل نقابة الصيادلة إن هناك ١٧٠ صنفا دوائيا ليس لها مثيل وألف صنف ناقص بالأسواق المصرية، موضحا أن كلمة مثيل فى مجال الدواء تعنى وجود التركيب الكيميائى نفسه به ولكن اسم الدواء يختلف عن الأصل أما البديل فهو يعطى التأثير نفسه لكنه ليس التركيب الكيميائى نفسه ويعالج المرض نفسه.

وأكد وكيل نقابة الصيدلة أن هناك عوامل عدة أثرت فى نقص الأدوية بالسوق واختفاء أصناف أخرى انخفاض سعر الأدوية مما ألحق خسائر فادحة للشركات المنتجة فهى تعمل لأجل الربح فهى ليست ملجأ أو جمعية خيرية وأن ارتفاع أسعار العملة الصعبة يؤثر على قلة إنتاج الأدوية بمصر لكون معظم مكوناتها يتم استيرادها من الخارج وسوء التوزيع بالأسواق المصرية من الشركات المنتجة يؤدى للاحتكار.

وشدد سعودى على ان إعادة تسعير المنتجات الخاسرة خصوصا أدوية شركات قطاع الأعمال المملوكة للدولة ٨٠ مصنع تسهم بشكل كبير فى حل أزمة نقص الأدوية، مؤكدا أن هناك ٦٠٠ صنف خاسر بتلك الشركات لاسيما خسارتها السنوية التى وصلت لـ١٧٠ مليون جنيه سنويا بعد أن كانت ١٣٠ مليونا. مضيفا أنه لا بد من تعديل أسعار الأدوية وتحريكها من دون أن نخشى وزارة الصحة أى شىء خصوصا الاعلاء وردود الأفعال الاجتماعية من المواطنين.

وقال الدكتور أسامة رستم نائب رئيس غرفة صناعة الدواء إن حل أزمة نقص الأدوية واختفائها بالأسواق يكون عن طريق تحريك أسعار الأدوية التى تطبق عليها التسعيرة الجبرية منذ الثمانينيات مضيفا أن تحريك الأسعار أمر ضرورى للحفاظ على صناعة الأدوية بمصر كى تربح الشركات المنتجة وتوفر الأدوية اللازمة لا سيما ذات الأمراض المزمنة بالأسواق.

وأكد رستم أن هناك ١٨٠ صنفا دوائيا ليس لها بديل من بينها أدوية الأمراض المزمنة مثل: ضربات القلب والجلطات والسرطانات، ومن ٨٠٠ إلى ألف صنف لها بدائل بالأسواق المصرية.

وأضاف نائب رئيس غرفة صناعة الدواء أن وزارة الصحة تأخرت فى إصدار قرار بتحريك أسعار الأدوية لأن هناك جانبا اجتماعيا وإعلاميا بالنسبة للجانب الاجتماعى فهو أن معظم المرضى خصوصا محدودى الدخل لا يقدرون على شراء الأدوية بعد رفع الأسعار غير أن هذا القرار سيواجه موجة عارمة من الرفض حتى لو رفع الأسعار تم تدريجيا.

□ مى هارون